التعليم المهني الثانوي ومتطلبات سوق العمل في العراق
(مرحلة ما بعد عام2003)

أ.د. سعاد قاسم هاشم/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد/الاقتصاد
الباحث/ زهراء هاشم جايان

المستخلص

للتعليم المهني اهمية كبيرة في مجال التنمية القومية الشاملة نظراً لما يوفره هذا التعليم من ملاكات وسيطة قادرة على تشغيل المصانع والمعامل في المزارع والحقول فضلاً عن العمل في المجالات الصحية والخدمية والادارية والتجارية. ونظراً لاهمية هذا النوع من التعليم في المجتمع فمن الضروري القيام بأصلاح نوعي للتعليم المهني وذلك بهدف اكساب ملاكات التعليمية الخبرات الاساسية الضرورية للتكيف مع متطلبات سوق العمل، ومحاولة اعادة صياغة وتنظيم القوى العاملة من خلال وضع سياسة اقتصادية واجتماعية طويلة الاجل بموجب تخطيط معين يجري فية الانفتاح على القوى العاملة وهيكلية هذه القوى بموجب التوسع التدريجي في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة لاسيما بالتنسيق مع السياسة التعليمية من اجل استيعاب هذه القوى وضمن اطار الحاجة الحقيقية لهذه القوى وهذا يتطلب ايجاد نوع من التوازن بين سياسة التعليم ومخرجاته وبين سوق العمل وذلك للوقوف على الطلب من مختلف انواع العمالة ومستوياتها في كل قطاع من قطاعات الدولة.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع التعليم المهني الثانوي في العراق مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ ومدى قدرته على الأستجابة للتطورات الحاصلة في سوق العمل الذي يعد من المتغيرات السريعة التغير لأرتباطه بالتغيرات التكنولوجية والأقتصادية والسياسية والأجتماعية، والتحديات التي تواجه والسياسات والستراتيجيات المطلوبة لتحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم المهني الثانوي ومتطلبات سوق العمل بما يخفض من نسبة العاطلين عن العمل من ذوى المهارات المهنية والتي تشكل مخرجات التعليم المهني الثانوي في العراق.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ التعليم المهني- الأجهزة الطبية- صيانة المصاعد الكهربائية- ميكاترونكس سيارات- توليد الطاقة الكهربائية.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢١ العدد ٨٢
الصفحات ٢٦٩-٢٩٤

*البحث مستل من رسالة ماجستير

أهمية البحث

يمكن عد العلاقة بين التعليم المهني وسوق العمل من العلاقات الحساسة والمتغيرة بسبب طبيعة العوامل المؤثرة في كلا المتغيرين. فسوق العمل من المتغيرات السريعة التغيير لأرتباطة بالتغيرات التكنولوجية والأقتصادية والسياسية والأجتماعية. وهذا يتطلب رد فعل مناسب من المسؤولين عن التعليم المهني لكي يواكبوا تلك التغيرات، ورد الفعل هذا يتطلب أن يكون محسوباً ومؤثراً ومدروساً من الناحية التربوية والأقتصادية، لذلك فأن هناك حاجة مستمرة للبحوث التي تتعامل مع هذين المتغيرين، أما في بحثنا الحالي فيمكن القول أن أهمية البحث تتجلى في الجانب الأقتصادي الذي يحتل أهمية كبيرة في العلاقة بين التعليم المهني وسوق العمل، حيث أن الأستثمار في تطوير نظام التعليم المهني من شأنة أن يكون له مردود أقتصادي أيجابي على سوق العمل من خلال توفير المهارات المطلوبة والتقليل من ظاهرة البطالة وأثارها السيئة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في دراسة انعدام التنسيق بين متطلبات سوق العمل في العراق ومخرجات التعليم المهني مما ادى الى زيادة في معدلات البطالة بسبب عدم وجود استثمارات تفعل الطلب على اليد العاملة، وعدم تطبيق التدريب العملي الفعلي واقتصاره على الجانب النظري مما ادى الى ضياع المهارات الاساسية المطلوب توفرها عند المتعلمين وضعف العلاقة مع سوق العمل لكون المستوى الفني والمهاري لمخرجات التعليم المهني لا تلبي رغبات اصحاب العمل وعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي وتطور المهن.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها، أن الخلل في التنسيق بين مؤسسات التعليم المهني الثانوي ومؤسسات الأستخدام (سوق العمل) يأتي بسبب عدم توفر البرامج والمناهج التعليمية والتدريبية الملائمة لمتطلبات سوق العمل وهذا يؤدي الى أن نسبة كبيرة من خريجي التعليم المهني لا يجدون أعمالاً مناسبة فينتهون الى البطالة.

هدف البحث: يهدف البحث الى:

١- التعرف على مفاهيم وأهداف وأهمية التعليم المهني الثانوي.

٢- دراسة التطور الكمي والنوعي للتعليم المهني في العراق لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ والتحديات التي تواجهه.

٣- دراسة واقع سوق العمل في العراق لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ وتحدياته والبرامج والسياسات المطلوبة لتحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم المهني وما يتطلبه سوق العمل من مهارات.

المبحث الاول/ التعليم المهني الثانوي في العراق

المطلب الأول: التعليم المهني الثانوي- المفهوم - الأهداف- الأهمية

أولاً:- مفهوم التعليم المهني (the concept of vocational education):

من المتعارف عليه ان التعليم بشكل عام هو جزء من بنية اجتماعية ذات منظومات ثقافية او فكرية معززة بتجارب تاريخية شهدت مستويات متفاوته من النجاح والاخفاق وهو عملية متكاملة تترابط وتتداخل مع كثير من الامور المعرفية كما هو ضرورة اجتماعية في جميع الدول على حد سواء تتولاه الدولة وترعاه وتضمن له عناصر بقائه ونموه وازدهاره.

وقبل البدء بالتعرف على المفاهيم الخاصة بالتعليم المهني لابد لنا من معرفة مفهوم التعليم الثانوي العام الذي عرف (بأنه العملية التي تجري في مؤسسات متخصصة تسمى المدارس وهي بلا شك أهم أنواع تطوير المورد البشري من خلال أسهام التعليم المباشر في ذلك أو من خلال اعتماد الوسائل الأخرى في تنمية الموارد البشرية)[١].

أما التعليم المهني فهو يعد أحد أنماط أو فروع التعليم الثانوي العام والذي لا يمكن فصلة عنة لانهما مرتبطان ببعضهما ويؤثر احدهما في الاخر فقد وردت تعاريف عديدة حولة منها. (أنه ذلك النظام التعليمي الذي يكسب المتعلم مهارات يدوية وعقلية ومقدرة مهنية فضلا عن الاعداد التربوي والتوجية السلوكي لغرض اعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات بما يجعلهم قادرين على تنفيذ المهمات الموكلة اليهم وان يكونوا حلقة وصل بين المهارات التقنية (خريجو المعاهد والكليات) والعمال غير المهرة في مختلف التخصصات المهنية)[٢].

اما التعريف الرسمي الشامل للتعليم المهني في العراق وبحسب وزارة التربية،(مديرية التعليم المهني) فيعرف (انة تمكين الناشئة الذين اكملوا دراستهم المتوسطه والتحقوا بالتعليم المهني من تطوير شخصيتهم بجوانبها الجسمية والعقلية والخلقية والروحية وتزويدهم بالمعارف والخبرات والمهارات العملية والنظرية التي تؤهلهم لاداء الاعمال التي تناط بهم على وفق تخصصهم في الميدان العملي والانتاجي ليساهموا في بناء المجتمع واحداث التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية)[٣].

وعلى العموم ومهما تعددت المفاهيم حول التعليم المهني فيمكن القول أن التعليم المهني- ما هو ألا النظام التعليمي الذي يهدف الى تدريب واعداد الطلاب واكسابهم مهارات تمكنهم من العمل في المهن الحرفية والصناعية والزراعية، كالخياطة والزراعة والكهرباء..الخ من المهن اللازمة لاحتياجات سوق العمل والمتوائمة مع التطور التكنولوجي للبلد.

ثانياً:- أهداف التعليم المهني

يهدف هذا النمط من التعليم الى تحقيق الأتي:

١- تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات والمعلومات في التخصصات الصناعية والتجارية والزراعية والفنون التطبيقية بما يمكن مخرجاته من ممارسة المهنه والعمل بكفاءة عالية عند ألتحاقهم بسوق العمل.

٢- رفد سوق العمل بالعمالة شبه الماهرة والتي تشكل حلقة الوصل بين العمال غير المهرة والفنيين في هرم القوى العاملة في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص على حد سواء.

٣- يعمل على تطوير المعارف النظرية والمهارات العملية التي تجعل مخرجاتة أكثر مرونة وأستجابة.

لأحتياجات سوق العمل المحلي مع أمكانية المنافسة على صعيد الأقتصاد العالمي.

٥- أكساب الطلبة في فرع التعليم الصناعي مهارات عملية تمكنهم من أستخدام العُدد والاجهزة والمكائن ابتداء من عُدد واجهزة القياس وانتهاءً باجهزة وعُدد السيطرة النوعية(٤).

ثالثاً:- أهمية التعليم المهني

تكمن أهمية التعليم المهني من الأبعاد التي يحققها للطلبة الملتحقين بفروعة والمتمثلة بالأتي:

أ- البعد الأجتماعي متمثلاً في دور التعليم المهني في تنمية قدرات الشباب الذهنية والفكرية واكسابهم الأنماط السلوكية المتوازنة مما يجعلهم أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ القيم والروابط الاجتماعية لديهم بما يجعلهم أكثر ألتزاماً وتنفيذاً للقوانين والمبادئ والأعراف الأجتماعية.

ب- البعد الفردي متمثلا بتنمية الشخصية للمتعلم من خلال تنمية قدراته وطاقاته وامكاناته للوصول بها الى اقصى مستوى يمكن الوصول اليه من حيث كفاءة الاداء وما لهذا من انعكاس ايجابي على الدخل من ناحية وتنمية المجتمعات وتطويرها من ناحية اخرى، كما يساعد على مكافحة الفقر من خلال التسلح بالمهارات والمعرفة اللازمة لأنتاجية أفضل ودخل أكبر.

ج- البعد الأقتصادي متمثلاً في تمكين مخرجات التعليم المهني من ولوج عالم الشغل وحسب طبيعة التخصص المهني المطلوب في سوق العمل الامر الذي يؤدي الى تعزيز عملية التنمية الأقتصادية لأن العامل الماهر المؤهل تدريباً وتعليماً تكون له فرصة أكبر للعمل كفرد منتج يحقق قيمة مضافة تساهم في تنشيط الاقتصاد.

د- البعد الثقافي أذ ينعكس في تزايد نسبة الشباب المتعلم الواعي المؤهل للاسهام في بناء وتطور مجتمعة مما يسهم في تخفيض نسبة البطالة وتحقيق الاستقرار الامني للمجتمع فضلاً عن زيادة وعي الأفراد بالحقوق والواجبات(٥).

المطلب الثاني: التعليم المهني الثانوي في العراق مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣.

شهد التعليم المهني ما بعد عام ٢٠٠٣ تطوراً كمياً ونوعياً أذ تم أستحداث العديد من المدارس المهنية والتي أصبحت تغطي جميع محافظات العراق لسد متطلبات سوق العمل من المؤهلات الفنية المدربة التي تحتاجها عملية أعادة البناء والتعمير التي شهدتها المحافظات وأن كانت دون المستوى المطلوب[٦]. هذا التطور يعكسه لنا الجدول (١) أذ يبين لنا أزدياد عدد المدارس والطلاب والمدرسين بدءاً من العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية وبدء مرحلة التهيؤ لعملية أعاده البناء والتعمير التي تستلزم الحاجة الى ملاكات بشرية مؤهلة.

جدول(١) يوضح عدد المدارس وعدد طلبتها بحسب الفروع المهنية للاعوام الدراسية (٢٠٠٣-٢٠١٣)

العام الدراسي	عدد المدارس المهنية حسب الفروع					عدد طلاب التعليم المهني حسب الفروع					عدد اعضاء الكادر التدريسي
السنوات	زراعي	صناعي	تجاري	فنون بيتية	المجموع	زراعي	صناعي	تجاري	فنون بيتية	المجموع	
٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٥	١٧٨	٤٥	١	٢٢٩	٥٤٢	٦٣٧٠٧	١١٩٨٩	٨٥	٧٦٣٢٣	٧٤٦٧
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٦	٢٠٣	٦٢	١	٢٧٢	٧١٤	٥٦٥٤٥	٥٤٨٢	٨٤١	٦٣٥٨٢	٧٧٩٤
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٦	١٩٨	٧٢	١	٢٧٧	٥٥٦	٤٩٠٩١	١٥٧١٠	٩٦٠	٦٦٣١٧	١٠٧٧٦
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٥	١٩٤	٧٦	١	٢٧٦	٦١٧	٤١٤٧٠	١٥٢٠٦	١٤١٤	٥٨٧٠٧	١١٠٢٣
٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٧	١٩٧	٨١	٣	٢٨٨	٦٩٢	٤٣٥٠٠	١٦٦٤٢	٢٢٣٥	٦٣٠٦٩	١١١٦١
٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٧	١٩٦	٨٢	٤	٢٨٩	٦٥٩	٤١٩٣٨	١٦٠٣٩	٣٤٥٤	٦٢٠٩٠	١١٩٣٢
٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٨	١٩٨	٨٧	٢	٢٩٥	٨٦٢	٣٩٥٧١	١٥٨٦٤	٢٦٠٥	٥٨٩٠٢	١٢٤٢٦
٢٠١٠/ ٢٠١١	٧	١٩٧	٨٦	٤	٢٩٤	١٠٩٦	٣٦٨١٠	١٥٦٥٦	٢٦٠٦	٥٦١٦٨	١٢٤٦٤
٢٠١١/ ٢٠١٢	٨	٢٠٠	٨٩	٥	٣٠٢	١١٣٦	٣٦٥٩٢	١٥٧١٦	٢٦٤٦	٥٦٠٩٠	١٢٥٥٩
٢٠١٢/ ٢٠١٣	٥	٩٥	٢٠٢	٩	٣١١	١١٦٦	٣٦٩٥٠	١٥٧٤٦	٢٢٠٤	٥٦٠٦٦	١٢٦٨٩
٢٠١٣/ ٢٠١٤	٥	٩٥	٢٠٢	٩	٣١١	١١٢٦	٣٦٥٧٢	١٥٧٠٦	٢٦٤٥	٥٦٠٤٩	١٢٦٨٩

المصدر: ١- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠١١ جمهورية العراق/ ٢٠١١

٢- وزارة التربية/ المديرية العامة للتعليم المهني/ قسم الشؤون العلمية والمهنية.

أما بعد عام ٢٠٠٤ فقد أخذ هذا التطور مسارا اخر على اثر تدهور الوضع ألامني في البلاد ولاسيما في عام ٢٠٠٦ مما أدى إلى انخفاض عدد الطلاب الى (٥٨٧٠٧) للعام الدراسي(٢٠٠٦-٢٠٠٧) بعد أن كان (٧٦٣٢٣) للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ما عدا المدارس والمدرسين حيث نلاحظ أستمرار الزيادة في أعدادهم أذ وصل الى (٢٧٦ مدرسة- ١١٠٢٣مدرس ومدرسة) للعام الدراسي (٢٠٠٦- ٢٠٠٧) بعد ان كان (٢٢٩ مدرسة- ٧٤٦٧ مدرس ومدرسة) للعام الدراسي (٢٠٠٣- ٢٠٠٤) بسبب التعليمات الخاصة بأعادة تاركي الخدمة من المفصولين السياسيين وغيرهم، وزيادة أهتمام وزارة التربية بالتعليم المهني .

اما خلال العام الدراسي (٢٠٠٧/٢٠٠٨) فقد ازداد عدد المدارس والطلاب الى (٢٨٨ مدرسة- ٦٣٠٦٩ طالب)، وربما كان وراء ذلك أنتهاء مرحلة الحصار الأقتصادي مما يعني بدء مرحلة البناء والتعمير كون البلد مقبلاً على مرحلة تنموية مما أثر في زيادة عدد طلبة التعليم المهني خلال العام الدراسي المشار ألية، فضلاً عن ذلك ومن أجل زيادة الكفاءة التدريبية فقد شرعت المديرية العامة الى تحقيق مشاريع تدريبية أنتاجية وعلى النحو الاتي:[٧]

١- مشاريع زراعة المحاصيل الحقلية والخضروات والمشاتل والزراعة المغطاة وأستثمار اراضي بحدود (١٥٠٠) دونماً.

٢- أعادة منتجات أنتاج السيراميك والخزف في المدارس الصناعية والتي كان معمول بها قبل عام ٢٠٠٣.

٣- طباعة الكتب المدرسية والمستلزمات الدراسية الاخرى في اقسام الطباعة للمدارس الصناعية.

٥- مشاريع لانتاج الاثاث الخشبي والمعدني والرحلات المدرسية.

غير أن تنفيذ هذه المشاريع كان على نطاق ضيق ولم يشمل كل المدارس المهنية في البلد

اما خلال السنوات (٢٠٠٨/٢٠٠٩-٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١١/٢٠١٢-٢٠١٢/٢٠١٣-٢٠١٣/٢٠١٤) فيلاحظ ومن خلال بيانات الجدول (١) انخفاض عدد طلاب التعليم المهني بحسب الترتيب الى(٦٢٠٩١-٥٨٩٠٢-٥٦١٦٨-٥٦٠٩٠-٥٦٠٦٦-٥٦٠٤٩) وهذا العدد أقل من الطاقة الأستيعابية للمدارس المهنية الموجودة في البلد وسبب هذا عدم فسح المجال امام خريجي التعليم المهني لاكمال دراستهم الجامعية وعدم رغبة الطلاب في الالتحاق بالتعليم المهني بسبب نظرة المجتمع التي تنقص منة وتنظر ألية بعين الأستخفاف، ولاسيما أن بلدان العالم الثالث يفضل المواطن فيها العمل الأداري على العمل اليدوي، هذا فضلاً عن قلة فرص التعيين المتاحة أمام الخريج بعد أن تعرض الأقتصاد العراقي للتدمير كل هذا يتطلب من الجهات المختصة، توفير بعض الأنجازات أمام الطالب ليتوجة نحو التعليم المهني لأهمية هذا التعليم في توفير القوى العاملة الوسطى التي يقع على عاتقها تحريك عجلة التنمية في المصانع والمزارع.

المطلب الثالث: الفروع الحالية للتعليم المهني الثانوي.

شهدت فروع التعليم المهني الثانوي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تغيراً واضحاً أستجابة للتغيرات التكنولوجية التي شهدتها السوق العراقية كالأجهزة الخاصة بالأداء التقني وغير ذلك من التطورات والتغيرات، وأن كانت هذة

الفروع غير متطابقة بشكل كامل مع الحاجة الفعلية لسوق العمل الأ أنها كانت نوعاً ما ملبية للحاجة المطلوبة من المهارات الفنية أذ أصبحت الفروع حالياً خمسة وهي:

اولاً- الفرع الصناعي: وهو الفرع الذي يحتل المساحة الأكبر في التعليم المهني والذي يضم أقسام (الميكانيك- المعادن- السباكة- تبريد وتكيف الهواء- كهرباء- صيانة الحاسبات- الإلكترون- الأتصالات- الصناعات الكيمياوية- الصناعات الغذائية- البناء- الرسم الهندسي- التجارة- النماذج- الخزف والسيراميك- السيارات- المكننة الزراعية- الغزل- النسيج- الطباعة).

ونتيجة التطورات التي حدثت في سوق العمل أصبحت الحاجة ضرورية الى اختصاصات حديثة أخرى لتتلائم مع متطلبات سوق العمل لذا قامت وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني بأستحداث أختصاصات جديدة يتطلبها سوق العمل ومنها:

١- ألاجهزة الطبية (Medical device): أستحدث هذا الأختصاص في عام (٢٠١٠) ويهدف الى أعداد ملاكات فنية مؤهلة علمياً وعملياً ومطلوبة للعمل على تشخيص أعطال الاجهزة الطبية المستخدمة في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية والأهلية وصيانتها والعمل على أدامتها.

٢- صيانة المصاعد الكهربائية (Maintenance of elevators): أستحدث هذا الأختصاص عام (٢٠١٠) نظراً للتوسع في أنشاء الابنية العمودية، ويهدف الى اعداد ملاكات فنية مؤهلة علمياً وعملياً لتشغيل المصاعد الكهربائية وتشخيص أعطالها وصيانتها بأستخدام أجهزة التشخيص والصيانة على وفق ضوابط السلامة المهنية.

٣- شبكات الحاسوب (computer networks): أستحدث هذا ألاختصاص عام ٢٠١١ ويهدف الى أعداد ملاكات فنية مؤهلة علمياً وعملياً للعمل على أجهزة شبكات الحاسوب وتشخيص ألاعطال فيها وصيانتها بأستخدام أجهزة التشخيص والصيانة على وفق ضوابط السلامة المهنية.

٤- ميكاترونكس[١] السيارات (Makatronks cars): أستحدث هذا الأختصاص عام (٢٠١٠)، ويهدف الى تمكين وتأهيل الطالب المهني المتخرج على تشخيص وصيانة أعطال محركات السيارات الحديثة وملحقاتها التي تعمل بنظام السيطرة ألالكترونية بأستخدام أجهزة التشخيص والصيانة على وفق ضوابط السلامة المهنية.

٥- التكنولوجيا الصناعية (: (Technological industrialأستحدث هذا ألاختصاص عام ٢٠١١، ويهدف الى أعداد الطالب ليكون مؤهلاً بعد تخرجة للعمل على خطوط ألانتاج والتجميع الصناعية الحديثة التي تستخدم

[١] الميكاترونيكس:- يدل على حقل واسع ومتشعب جداً يجمع بين الهندسة الكهربائية، الميكانيكية، الحاسوب، ألالكترونيك، كما يدخل الميكاترونيكس في العديد من الصناعات وألاجهزة الحديثة ومنها السيارات، حيث أن الكثير من السيارات الحديثة تحتوي على العقول ألاكترونية (الحساسات) الموجودة في مختلف منظومات السيارات.

نظام السيطرة ألالكترونية المبرمجة، وتشخيص ألاعطال فيها وصيانتها وفق ضوابط السلامة المهنية. علماً ان هذا النظام يعُمل به في مختلف المصانع الغذائية والنفطية والبتروكيمياوية والأدوية والمطبوعات وصناعة السيارات.. الخ.

٦- توليد الطاقة الكهربائية ونقلها (Electric power generation and transmission): أستحدث هذا ألاختصاص عام (٢٠١١) وهو يجمع بين أختصاصي الكهرباء والميكانيك ويسهم في اعداد فنيين قادرين على القيام بأعمال التشغيل والصيانة لمحطات التوليد والشبكات الكهربائية أبتداء من توليدها وحتى أيصالها الى المستهلك.

٧- محطات وشبكات معالجة المياة (Networks and stations, water treatment): أستحدث هذا الأختصاص في عام (٢٠١١)، لرفد محطات التصفية والمعالجة الموجودة في ألاقضية والنواحي للمحافظات بهذه الملاكات حيث تعاني المؤسسات الحكومية المعنية بهذه القطاعات من نقص بل فقدان الملاكات الوسطية المختصة في هذا المجال لعدم وجود جهة متخصصة لتهيئة تلك الكوادر مما استلزم أستحداث هذا التخصص في التعليم المهني.

٨- الادارة الالكترونية (E-governance): من المتعارف عليه ان الادارة ألالكترونية هدفها تبسيط الإجراءات الأدارية وتقليل كلفتها وإعطاء خدمة أكثر جودة، وأختصار وقت تنفيذ أنجاز المعاملات الإدارية، فضلا عن تسهيل إجراء الاتصال بين المؤسسات ومعالجة مشكلة حفظ وتوثيق المعاملات. نظراً لذلك تم أستحداث أختصاص (الادارة ألكترونية) في عام (٢٠١٢) الذي يهدف الى تزويد الطلبة بمهارات الادارة ألالكترونية.

٩- صيانة منظومات الليزر (Maintenance of laser systems): نتيجة لتعدد تطبيقات الليزر في مختلف المجالات وقيام العديد من المؤسسات بأدخال منظومات الليزر ذات العلاقة بعملها اصبحت هناك ضرورة لتزويد تلك المؤسسات بملاكات فنية مؤهلة لصيانة تلك المنظومات بأستخدام أجهزة التشخيص والصيانة على وفق ضوابط السلامة المهنية، لذلك أستحدث أختصاص (صيانة منظومات الليزر) عام (٢٠١٢)[٨].

١٠- تكنولوجيا الاعلام (Information technology): شهدت الفترة بعد عام (٢٠٠٣) نقلة نوعية وكمية في وسائل الإعلام العراقية أذ تأسست العشرات من المحطات التلفزيونية والمحطات، ونظراً لهذا التطور التكنولوجي في اجهزة البث والاستقبال الاذاعي والتلفزيوني المستخدمة في المحطات، برزت حاجة حقيقية في توفير ملاكات تعمل على هذة الاجهزة لذلك استحدث هذا ألاختصاص في عام (٢٠١٣) ويهدف هذا الاختصاص الى تخريج طلبة مؤهلين لصيانة اجهزة الإرسال والبث الإذاعي والتلفزيون والمعدات كافة لإيصال البرامج الإذاعية والتلفزيونية بنوعية قياسية، وتركيب ستوديوهات البث الاذاعي والتلفزيوني والابراج الاذاعية، وكل ذلك بأستخدام أجهزة

التشخيص والصيانة على وفق ضوابط السلامة المهنية.

١١- أجهزة الحواسيب والهواتف المحمولة (Computer hardware and mobile phones): نظراً لأنتشار أستخدام أجهزة الحواسيب والهواتف المحمولة في العراق كونها أصبحت من الضرورات المهمة بسبب الخدمات الواسعة التي تقدمها للمشترك، لذلك ظهرت الحاجة الى توفير الايدي الفنية الماهرة المؤهلة على تشخيص أعطال تلك الاجهزة وصيانتها بأستخدام أجهزة التشخيص والصيانة على وفق ضوابط السلامة المهنية، أذ تم أستحداث هذا الأختصاص في عام (٢٠١٣).

ثانياً- الفرع التجاري: يضم (ألادارة، المحاسبة) ومدارسه منتشرة في جميع محافظات العراق وهي اما أن تكون مدارس تجارية بحتة أو مدارس مهنية تضم فروع التجاري والصناعي والزراعي والفنون.

ثالثاً- الفرع الزراعي: وهو اختصاص عام ومدارسة منتشرة في المحافظات التي تنتشر فيها الاراضي الزراعية والمياة العذبة ولقد مر التعليم الزراعي بمراحل تميزت بالازدهار والانتشار في فترة السبعينات اذ كانت مدارسة مجهزة بأحدث التقنيات. بعدها عانى من اهمال شديد اوصلته الى الحالة المتردية الحالية مما استدعى قيام مديرية التعليم المهني بوقفة جادة تضعه على الطريق الصحيح أذ اقرت خطة طموحة لتاهيل المدارس الزراعية المتبقية والعمل على فتح مدارس جديدة في مختلف محافظات العراق.

رابعاً- فرع الفنون التطبيقية: وهو التعليم الذي يختص في دراسة التدبير المنزلي والفنون البيتية وتربية الطفل والديكور ويضم هذا الفرع أختصاصين (الفنون البيتية، والحاسبات)، ويعاني هذا النوع من التعليم من الإهمال والإرباك في مناهجه وعدم رغبة الطالبات للألتحاق به.

خامساً- فرع الحاسبات وتقنية المعلومات: وهو التعليم الذي يختص بدراسة (تجميع وصيانة الحاسبات) و(شبكة الحاسبات) و(الحسوبة المتنقلة) و (الادارة الالكترونية) وهو قيد التجريب في اعدادية المامون الصناعية والتحق بها (٤٠) طالبا في المرحلة الاولى[٩].

من كل ما تقدم فإن المدارس المهنية ومراكز التدريب ما زالت تعاني من نقص كبير من المستلزمات المادية والبشرية فضلاً عن عدم وجود مقاييس أو معايير يمكن من خلالها تحديد جودة المخرجات لتلك المؤسسات.

مخطط (١)

يوضح فروع واختصصات التعليم المهني للمدة (٢٠٠١-٢٠١٣)

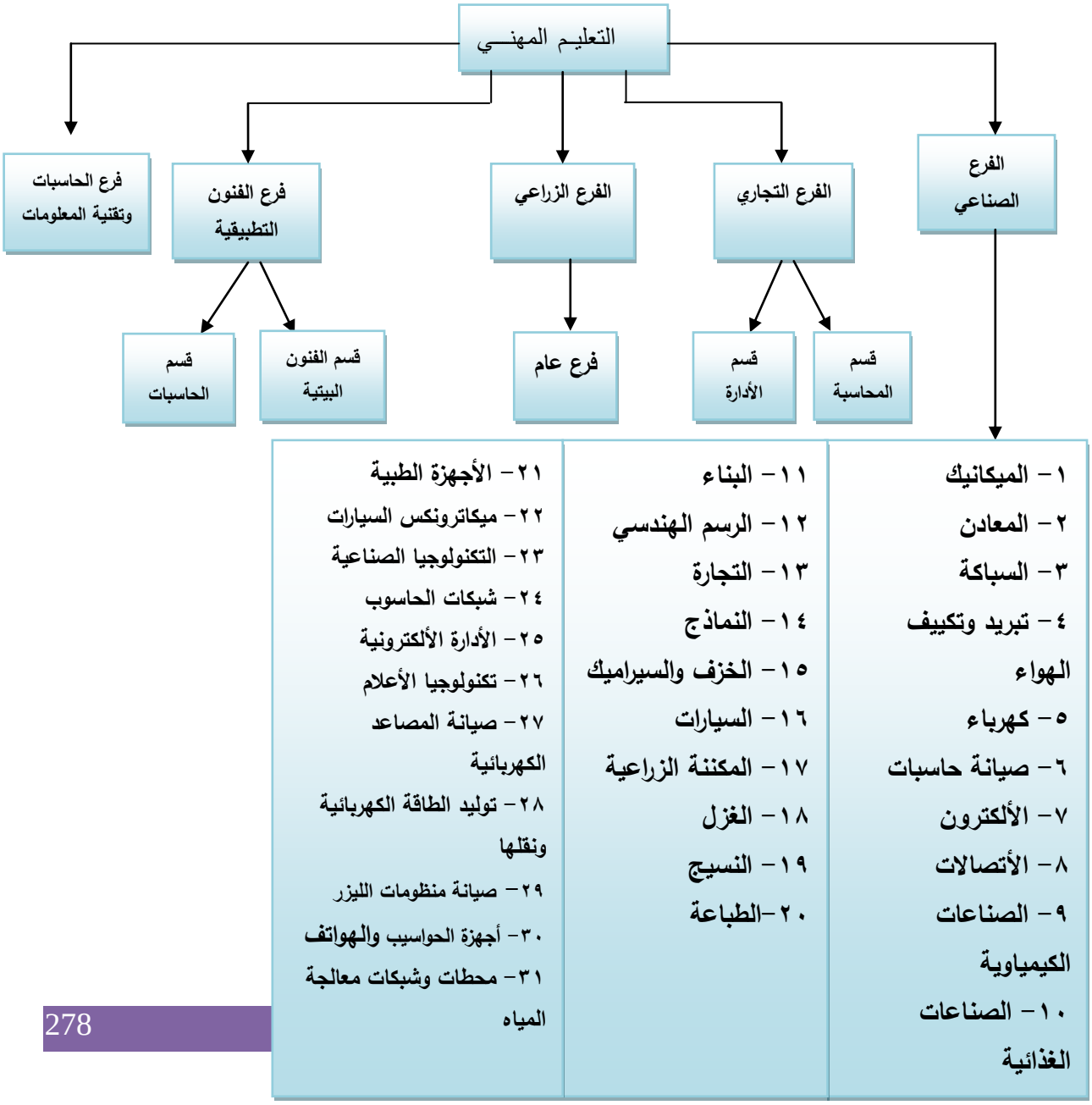

المخطط : من أعداد الطالبة أستناداً الى بيانات مديرية التعليم المهني والزيارات الميدانية التي قامت بها الباحثة لبعض المدارس المهنية.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه التعليم المهني الثانوي في العراق.

على الرغم من كل ما حظى به التعليم المهني من أهتمام متزايد، وعلى الرغم التطور الكمي والنوعي الذي شهده بمختلف برامجة ووسائلة ومستلزماته ومراحلة، ألا انة ما يزال يعاني من تحديات تجعلة غير قادر على الأستجابة للثورة الألكترونية المذهلة التي حصلت بعد عام ٢٠٠٣ كأستخدام اللاسلكي وكل شيء بضغطة رز وبأوامر ترسل عبر الفضاء والأنترنت الذي سيطر على مفاصل حياتنا من هاتف وتلفزيون وأعلام وعلم وكل شيء في حياتنا أصبح يعيش في عالم فضائي ألكتروني حتى التجارة أصبحت ألكترونية، ومن أهم هذة التحديات هي.

١- تدهور الأبنية الحالية للمدارس المهنية التي شهدت أهمالاً ولسنوات طويلة بدءاً من أواخر الثمانينات وصولاً الى ما بعد عام ٢٠٠٣ الذي شهد تخريب كامل لمعظم المدارس المهنية في عموم القطر ورغم أعادة تأهيلها من قبل وزارة التربية- المديرية العامة للتعليم المهني من حيث (الألات والورش والمعدات وغيرها) التي تحتاجها خلال عملية التعليم والتدريب ألا ان الموجود الفعلي للمدارس لا يواكب الحاجة الفعلية لطلبة التعليم المهني.

٢- عدم مواكبة المنهج الدراسي المهني الحالي الذي يدرس في فروع التعليم المهني كافة للتطور العلمي المتواصل في العالم، مما أثر على تأهيل وأعداد الطالب المهني لمتطلبات الحياة العملية وسوق العمل فضلا عن النقص الحاصل في مستلزمات التدريب (الالات، ادوات، مواد اولية) والذي لا يتلائم مع اعداد الطلبة في اغلب المدارس المهنية، وان وجدت بعض من هذة المواد فانها لاتكفي لاشتراك جميع الطلبة لتنفيذ التمارين كما ان بعض مناهج التدريب العملي المعتمدة غير واقعية لكونها غير قابلة للتنفيذ العملي وانما تطبق نظرياً فقط حتى وأن تم فتح فروع جديدة وأدخال مواد جديدة فهي نظرية أيضاً ولاتصل الى مستوى التعليم المهني المتطور الذي يطبق في الدول المتقدمة.

٣- أنخفاض نسبة الملتحقين بالتعليم المهني مقارنة بالتعليم الثانوي العام بسبب عزوف الطلبة عن الانتساب لهذا النمط من التعليم، وهو من أهم الظواهر التي تواجة التعليم المهني، ولا يخفى عن الجميع بأن هذة الظاهرة لم تنحصر فقط في العراق بل كانت موضع دراسة في كثير من بلدان الوطن العربي، وهذا ما نلاحظه في جدول (٢)

جدول (٢)

يوضح نسبة التعليم المهني من التعليم الثانوي العام للسنوات (١٩٩٢-٢٠١٠)

السنة	عدد طلاب التعليم الثانوي	عدد طلاب التعليم المهني	مجموع طلاب التعليم الثانوي الأكاديمي ١	نسبة المهني من الأكاديمي ٢ (%)
١٩٩٣_١٩٩٢	٩٩٢٦١٧	١٢٤٧٨٣	١١١٧٤٠٠	١١.٢
١٩٩٤_١٩٩٣	٩٩٤٣٨٤	١٢٠٨٩٥	١١١٥٢٧٩	١٠.٨
١٩٩٥_١٩٩٤	١٠٠٩١٠٥	١١١٨١٣	١١٢٠٩١٨	١٠.٠
١٩٩٦_١٩٩٥	١٠٣٧٤٨٢	٩٩٤٠٥	١١٣٦٨٨٧	٨.٧
١٩٩٧_١٩٩٦	١٠٥٦٩٢٩	٨٢٣٠٥	١١٣٩٢٣٤	٧.٢
١٩٩٨_١٩٩٧	١٠٢٠٨٢٣	٧١٤٣٧	١٠٩٢٢٦٠	٦.٥
١٩٩٩_١٩٩٨	١٠٣٨٣٠٣	٦٦٧٢٥	١١٠٥٠٢٨	٦.٠
٢٠٠٠_١٩٩٩	١٠٥١٩٠٥	٦٢٩٧٣	١١١٤٨٧٨	٥.٦
٢٠٠١_٢٠٠٠	١٠٦٣٨٤٢	٦١٨٦١	١١٢٥٧٠٣	٥.٥
٢٠٠٢_٢٠٠١	١١٣٢١٠٦	٦٥٣٧٧	١١٩٧٤٨٣	٥.٥
٢٠٠٣_٢٠٠٢	—	—	—	—
٢٠٠٤_٢٠٠٣	١٥٧١٢٨٨	٧٦٣٢٣	١٦٤٧٦١١	٤.٦
٢٠٠٥_٢٠٠٤	١٤٣٧٨٤٢	٦٣٥٨٢	١٥٠١٤٢٤	٤.٢
٢٠٠٦_٢٠٠٥	١٣٨٩٠١٧	٦٦٣١٧	١٤٥٥٣٣٤	٤.٦
٢٠٠٧_٢٠٠٦	١٤٩١٩٣٣	٥٨٧٠٧	١٥٥٠٦٤٠	٣.٨
٢٠٠٨_٢٠٠٧	١٦٠٣٦٢٣	٦٣٠٦٩	١٦٦٦٦٩٢	٣.٨
٢٠٠٩_٢٠٠٨	١٧٥٠٠٤٩	٦٢٠٩٠	١٨١٢١٣٩	٣.٤
٢٠١٠_٢٠٠٩	١٨٧٧٤٣٤	٥٨٩٠٢	١٩٣٦٣٣٦	٣.٠
٢٠١١_٢٠١٠	١٩٥٣٧٦٦	٥٦١٦٨	٢٠٠٩٩٣٤	٢.٨

المصدر:- ١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء/ المجموعة الأحصائية السنوية (٢٠١٠-٢٠١١)/ ص٣١٩

٢-العمود ١-٢ من أعداد الباحث

يتبين من الجدول (٢) أن هناك أنخفاض في نسبة الملتحقين بالتعليم المهني نسبة الى التعليم الثانوي الأكاديمي إذ وصلت النسبة ٥.٥% للعام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢ بعد أن كانت ١١.٢ % للعام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣ لتتراجع الى ٢.٨% للعام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ وهذا يعود الى الأسباب الأتية:

أ- العامل الاجتماعي، غالباً ما تتأثر رغبة الطالب للألتحاق بهذا النمط من التعليم بالنظرة والمكانة الاجتماعية لهذا النمط من التعليم ومخرجاته. فالنظرة السلبية المتوارثة للعمل المهني ونظرة العائلة غير المناسبة للعمل اليدوي وتدني مستوى المكانة الاجتماعية للاطر المهنية مقارنة مع خريجي الجامعات وغيرها من العوامل التي تدفع الطالب الى استهداف الحصول على الشهادة الجامعية وامتهان الاعمال المكتبية بدل الألتحاق بالتعليم المهني، كما تؤدي هذة العوامل الاجتماعية الى قلة ألتحاق الأناث بالتعليم المهني.

ب- المستقبل الوظيفي للخريجين، لا زال موضوع المستقبل الوظيفي يشكل محدداً قوياً لدى الطلبة للالتحاق بهذا النوع من التعليم اذ نلاحظ عزوفاً كبيراً من قبل الطالب للألتحاق به بسبب انخفاض المردود المادي لبعض المهن التي يزاولها المتعلم عند انخراطة بالعمل على الرغم من وجود بعض المهن التي يمكن ان تدر دخلاً جيداً اذ احسن ادارتها وملائمتها لحاجة سوق العمل(١٠).

٤- ضعف قنوات التفاعل المجتمعي مع هذا النمط من التعليم بسبب، تفوق بعض قطاعات ومؤسسات المجتمع الصناعية والتجارية والخدمية على مؤسسات التعليم المهني في استخدام الاجهزة والمعدات الحديثة التي تتعامل بها مما ادى الى وجود حالة غير متوازنة في متطلبات سوق العمل ومناهج وبرامج التعليم والتدريب والتأهيل التي تقوم بها مدارس التعليم المهني.

٥- تراجع فرع التعليم الزراعي في الجانبين الكمي والنوعي أذ أنخفضت اعداد طلابه ومدارسة للاسباب التالية:

أ- ارتفاع كلفة الدراسة في هذه المدارس بسبب بعدها عن مراكز المدن مما يجبر الطالب على صرف أجور نقل للوصول أليها.

ب- تقليص الانفاق على المشاريع الزراعية التدريبية والعملية بشقيها النباتية والحيوانية التي تزيد من مستوى كفاءتهم العملية مما ادى الى تدهور حقول تربية الحيوان والدواجن والبساتين التابعة للمدارس الزراعية

ج- عدم وجود سوق عمل مناسب لأستيعاب خريجي المدارس الزراعية سواء في المشاريع الزراعية للقطاع العام او الخاص وصعوبة تنفيذهم لمشاريع استثمارية لحسابهم الخاص كما في الأختصاصات المهنية الأخرى بسبب غياب الدعم الحكومي.

٦- التمويل، يعد الأنفاق الحكومي على قطاع التربية والتعليم واحداً من أهم المعايير لتقدم أي بلد، وقد سجل العراق أكبر نسبة أنفاق على هذا القطاع سنة ١٩٦٥ حيث كانت نسبتة ٦٣.٤% من ميزانية الدولة، أما بعد التغيير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فقد عاني قطاع التعليم والتربية من نقص الموارد والتمويل الكافي لمتطلبات الاصلاح الشامل أذ واجة الانفاق بعد ذلك انخفاضات ملحوظة في التخصيصات الموجهة لقطاعي التربية والتعليم على الرغم من تحول توجهات السياسة العامة للدولة بدعم القطاع التربوي من خلال أعطاء السياسات الاجتماعية اولوية في برامج الحكومة الا ان متابعة ارقام الجدول (٣) لا تكشف لنا أعتماد سياسة تصحيحية مناسبة لاعادة تاهيل قطاع التربية والتعليم من حيث تجهيز المدارس بالورش والمختبرات والأجهزة الحديثة التي تحتاجها أثناء عملية التدريب(١١).

جدول (٣)

نسبة الأنفاق الحكومي على قطاع التربية والتعليم من ميزانية الدولة للسنوات (٢٠٠٦- ٢٠١٠)

السنوات	الأنفاق على التربية والتعليم
٢٠٠٦	%٤.٩
٢٠٠٧	%٦.٥٤
٢٠٠٨	%٦.٧٤
٢٠٠٩	%١٠.١٤
٢٠١٠	%١٠

المصدر: موقع الدكتور علاء مكي، وثيقة ألكترونية متوفرة على الأنترنت، dr-alaamakki.com

أن بيانات الجدول أعلاه تبين أن هناك تأرجح في المبالغ المخصصة لقطاع التربية والتعليم أذ وصل الأنفاق عام ٢٠٠٦ الى ٤.٩% اما بعد ذلك وبسبب ادراك الأهمية والأولوية لهذين القطاعين أرتفعت نسبة الأنفاق الى ١٠% عام ٢٠١٠ وهذه النسب تعد ضئيلة للتوسع في التربية والتعليم بشكل عام والمهني بشكل خاص وعلى مستوى المحافظات وفي ضوء الزيادة السكانية والتوسع الحضري وكذلك المتغيرات السريعة في التطور العلمي والتكنولوجي العالمي ودخول التكنولوجيا العالمية الى السوق العراقية. ويؤسفنا القول بأنة أضافة الى هذة المشاكل التي يواجهها عنصر العمل خلال (مرحلة دراستة في التعليم المهني)، فأنة يواجة عند تخرجه من التعليم المهني العديد من الصعوبات في سوق العمل من حيث متطلباته. وهذا سوف نتناوله في المبحث التالي.

المبحث الثاني/ واقع سوق العمل في العراق مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣

لقد مر العراق طيلة الفترة الممتدة من ١٩٨٠ ولحين التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ بظروف غير طبيعية نتيجة أنعكاسات الحروب والمشاكل الناجمة عن العقوبات الأقتصادية المفروضة علية، وزاد الوضع تعقيداً عام ٢٠٠٣ والتي تم خلالها تدمير البنى التحتية للبلد وتعطيل الانتاج الكلي للقطاعات السلعية الرئيسية المهمة في الاقتصاد وقطاع الخدمات الاجتماعية بانشطتة المختلفة (الصحية والتعليمية والاجتماعية) بل يمكن القول أنه حصل تدمير للدولة العراقية بكافة مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بسبب الظروف الامنية الصعبة والتهجير الطائفي، اذ شهد الأقتصاد العراقي تدني واضح في مستوى الانتاج والتنمية من خلال توقف المنشات وخاصة الصناعية عن العمل وأنخفاض مساهمتها في الانتاج المحلي الاجمالي. الامر الذي ساهم في تقليص فرص العمل وتسريح اعداد متزايدة من العاملين وتفاقم مشكلة البطالة مع حصول تدهور وانخفاض في كفاءة القطاع الصناعي العام والخاص بشكل ملحوظ. وتحول الاقتصاد الى اقتصاد خدمي يعتمد على قطاعي النفط ومؤسسات الاعمال العامة. وأصبح القطاع الخاص الخدمي هو مصدر خلق اكثر من ٦٠% من جميع الوظائف في الاقتصاد، وبسبب هذة الظروف اندفع جميع الافراد الى السعي والكسب الخاص وان كان في اعمال ذات انتاجية متدنية وذات طابع طفيلي.

ومن خلال هذا التحليل لواقع الاقتصاد العراقي نستنتج الاتي :

أ- صعوبة أنشاء فرص عمل جديدة في سوق العمل وذلك لعدة أسباب منها الأنتاج تحركه الدولة مع وجود أنظمة غير مرنة في سوق العمل، والأعتماد الشديد على القطاع العام لأنشاء فرص عمل جديدة مما يعيق أعادة تخصيص موارد العمل وأنشاء مؤسسات أعمال جديدة

ب- ان البنية الصناعية للاقتصاد العراقي تجعل من الصعب استيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل، وهم الشباب المتخرجين الذين يبحثون عن عمل في السوق، بسبب صعوبة التوفيق بين العمالة الكاملة وبين الثورة المعلوماتية[١٢].

ج- زيادة نسبة البطالة التي أخذت تشكل بعد عام ٢٠٠٣ هاجساً مقلقاً للدولة بعد ان تفاقمت معدلاتها وتنوعت اتجاهاتها وتعددت اسبابها أذ تجاذبت اسباب الماضي مع ظروف الحاضر في دفع معدل البطالة الى الارتفاع ليصل الى ٢٨.١٠ حسب مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٣ ثم تراجعت الى ٢٦.٨٠ عام ٢٠٠٤ والى ١٧.٥٠ عام ٢٠٠٦ والى ١٥.٣٤ عام ٢٠٠٨ وهذا الانخفاض يعزى الى طبيعة سياسة التشغيل والبرامج التي تبنتها الحكومة بعد عام ٢٠٠٥ والهادفة الى زيادة اعداد المشتغلين في اجهزة الدولة خاصة الجهاز الامني وكما موضح في جدول (٤).

جدول (٤) معدلات البطالة بين السكان بعمر ١٥ سنة فأكثر في العراق للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٠)

السنة	معدل البطالة (%)
٢٠٠٣	٢٨.١٠
٢٠٠٤	٢٦.٨٠
٢٠٠٥	١٧.٩٧
٢٠٠٦	١٧.٥٠
٢٠٠٨	١٥.٣٤
٢٠١٠	١٥.٠٠

المصدر: بالأعتماد على١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء/المجموعة الأحصائية السنوية (٢٠١٠-٢٠١١)/ ص٥٧. ٢- وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع، www.shafaaq.com

وهذه النسب تعد عالية مما يستلزم أنتهاج برامج وسياسات للحد من هذه الظاهرة وخفض معدلاتها وأهم ما يمكن أنتهاجة من سياسات هو أجراء توافق ما بين السياسات التربوية وسياسات التشغيل للعاطلين عن العمل ضمن برامج شمولية تأخذ بنظر الأعتبار كل المتغيرات والمتطلبات الحاصلة في سوق العمل من التكنولوجيا والمعلوماتية. وسنشرح كل واحدة على حدة وكالأتي:

* لم يتم أجراء مسح للتشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٧.

التكنولوجيا: يبرز في الوقت الحالي تعارض بين التكنولوجية والتطورات التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من حيث دخول الأجهزة الألكترونية وغيرها ومسألة تحقيق العمالة الكاملة، وهذا يعني ظهور معضلة البطالة من جديد كمسألة بارزة من مضاعفات التطور التقني في العملية الأنتاجية، وأختفاء فرص العمل لأولئك الذين حصلوا على تأهيل متواضع وأختفاء شكل العمل التقليدي الذي عرفناه في القرن الماضي وبروز ظاهرة العمل الألكتروني.

المعلوماتية: تتسارع منتجات المعرفة يوميا، فنحن نعيش في خصوصية حضارية وعلمية لم تشهد البشرية لها مثيلا، الأنفجار المعرفي وتطبيقاته والخصوصية غير المسبوقة في سرعة وحجم ثورة المعلومات، ومع كل هذا التسارع الهائل في سرعة إنتشار ثورة المعلومات عبر العالم تبقى الأولوية لخيار الموارد البشرية بأعتبارها ثورة غير قابلة للنضوب.

أذ أن العنصر البشري هو أساس النشاط الأنتاجي والتكوين الأقتصادي، ومن هنا تأتي أهمية الأستثمار في العنصر البشري بشكل متكامل وشامل، ودعمه بصناعة تدريبية وتعليمية واسعة وديناميكية ومواكبة لأحداث العلوم والأساليب، معتمدة في مسارها في هذا الأتجاة على مفهوم التعليم والتدريب، وعلى الصقل المستمر بأساليب ومنهجيات تعليمية دائمة التحديث[١٣].

وقد حصل تغير نوعي في أنماط العمل مثل[١٤]:

- تبدل في العمل التقليدي وبروز ظاهرة العمل عن بعد
- توجه الشركات لنظام "نصف يوم عمل" للمستخدمين في المكاتب مقابل نصف أجر بغية إنجاز قدر من العمل يقارب ما كان ينجز في يوم العمل الكامل (يلاحظ هنا التوجه الجديد لشكل إضافي آخر من الأستغلال بقصد توفير نصف الأجر غير المدفوع، إضافة إلى أستغلال قوة العمل الموجودة أصلاً في عملية العمل).
- أبتداع شكل العمل المتقطع (أي التشغيل لفترة زمنية محددة، ثم تسريح العمال لفترة لاحقة، يتم بعدها إعادة التشغيل من جديد (يتم غالباً من أعداد العمال المسرحين).

ولعل أهم إنجاز ابتدعته تقانة المعلومات هو النمط الذي أشرنا لة من قبل والمعروف ب "العمل عن بعد". ويتصف هذا النمط الجديد بما يلي:

أ- البعد الجغرافي بين مكان العمل والإدارة المركزية للشركة.

ب- عدم وجود دوام محدد للعمل.

ج- استخدام الكومبيوتر والهاتف والفاكس ومعدات المعلوماتية الأخرى (شبكة الإنترنت..الخ).

د- يمكن أن يكون العامل عن بعد موظفا أو متعاقداً حراً.

وأخيراً يمكن القول أن واقع سوق العمل في العراق يعكس لنا وجود معدلات بطالة عالية جداً، ولخطورة هذة المشكلة يرى الباحث أن حل مشكلة البطالة يكمن في الأهتمام بجانب التعليم المهني بالشكل الذي يأخذ بنظر الأعتبار تطوير الجانب التكنولوجي والمعلوماتي لأنهما العاملان الرئيسيان لمتطلبات سوق العمل حالياً حيث أن الجانب التكنولوجي والمعلوماتي يعتبر سيف ذو حدين فمن جهة يعد سبباً رئيسياً لأزدياد معدلات البطالة في العراق ومن جهة أخرى يعتبر الحل لرفع معدلات التشغيل والتقليل من نسب البطالة الموجودة أذا تم تطوير المناهج الدراسية للتعليم المهني خاصة لتشمل هذين الجانبين لخلق قوى عاملة ماهرة يطلبها سوق العمل في العراق.

المبحث الثالث/ الموائمة بين مخرجات التعليم المهني الثانوي ومتطلبات سوق العمل في العراق

أن أهم ما يواجه أسوق العمل هو صعوبة تحقيق التوافق او الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل، رغم تفاوت حده هذة المشكلة بحسب التفاوت في قوة الأقتصاد أو ضعفة وفي طبيعة السياسات الأقتصادية المتبعة ومستويات التعليم السائدة ووتائر النمو الأقتصادي المتحققة في الدول، ويعاني العراق من عدم قدره نظامه التعليمي المهني على تحقيق الأنسجام والتوافق مع أحتياجات سوق العمل الفعلية من المهارات المطلوبة وذلك للأسباب الأتية:

١- البعد الموضوعي المتمثل بطبيعة سوق العمل التي تتطور بسرعة اكبر من تطور نظام التعليم والتدريب.

٢- طبيعة السياسات الاقتصادية التي تنعكس على اداء قطاع التعليم خاصة في ظروف الركود وما يرافقها من عجز في الموازنة العامة والذي يؤثر على الانفاق المخصص لقطاع التربية، كما يرافق تلك الظروف تخفيض قدرة سوق العمل على استيعاب خريجين التعليم المهني وبالتالي زيادة معدلات البطالة وبالعكس من ذلك فأن زيادة الانفاق على التعليم كمتغير استثماري تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتزيد من معدلات استيعاب القوى العاملة لمخرجات النظام التعليمي وتخفيض البطالة.

٣- التضخم وتدهور مستويات المعيشة يساهم في اضعاف الحافز لدى اعضاء هيئات التدريس على أداء مهامهم في تطوير التعليم، كما يؤدي الى تدهور شروط العمل وعائد العمل وتراجع قناعة الافراد بأمكانية تأمين مستقبلهم عن طريق التعليم واكساب المهارات[١٥].

٤- ظروف الحروب وعدم الأستقرار السياسي في العراق ساهمت في استنزاف قواها العاملة وتخفيض معدلات الادخار وهروب الاستثمارات المحلية والاجنبية والتأثير سلباً على قدرتها في تحقيق التنمية الاقتصادية مما اثر بالتالي على قدرة الدولة على مواجهة متطلبات الانفاق على التعليم والتدريب المهني.

٥- سياسة مجانية التعليم الموجودة في العراق ساهمت في تخفيض نوعية التعليم وازدياد اعداد الخريجين غير

المؤهلين لمتطلبات اسواق العمل حيث أن الطالب العراقي لا يتكبد اي تكاليف في جانب التعليم، فرغم ان تبني تلك السياسات جاء لتخفيض مستويات الحرمان من التعليم والتدريب الا انها ادت الى اهمال الجانب النوعي للتعليم والتركيز على النواحي الكمية، فأزداد عدد الخريجين غير المؤهلين لتلبية شروط سوق العمل الامر الذي ادى شيوع البطالة بأشكالها المختلفة سواء البطالة السافرة او المقنعة.

٦- التراجع عن اساليب التخطيط بشكل عام وتخطيط القوى العاملة بشكل خاص ادى الى التخلي عن وضع الخطط التفصيلية القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل للربط بين التعليم والتدريب وفرص العمل.

٧- القصور في سياسات وبرامج التدريب المهني* ادى الى الدفع بمخرجات ليست عليها طلب في سوق العمل، بالاضافة الى عشوائية التدريب وعدم توافر قاعدة بيانات دقيقة عن سوق العمل واحتياجاته من المهن المختلفة الامر الذي ادى الى التدريب على مهن لا يحتاج اليها سوق العمل، ونتيجة لذلك أصبحت مراكز التدريب المهني ذاتها تساعد على زيادة الاختلال في سوق العمل[١٦].

المطلب الأول: السياسات المستقبلية المطلوبة لموائمة مخرجات التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل

اولاً: سياسة تطوير التعليم المهني:

بما ان قطاع التعليم والتدريب المهني متهم وكما أشرنا بعدم مواكبة خريجية لمتطلبات سوق العمل بوجة عام، ويرجع ذلك لسببين اولهما حالة الانفصال القائمة بين قطاع التعليم والتدريب المعني والقطاعات التي توفر فرص عمل. فالصناعة مثلاً ليست طرفاً معنياً ومشاركاً بقوة في عملية تطوير برامج التعليم والتدريب المهني وثانيهما ان تقويم البرامج يقوم بها المعلمون فقط وينصب أهتمامهم بالمقام الاول بالقواعد التعليمية دون الاهتمام بقواعد الاداء العملي في الورش والمصانع، وللتغلب على هذا القصور وتلك العيوب سوف نقترح بعض المعالجات التي يمكن من خلالها تطوير التعليم المهني لكي تصبح مخرجاتة متلائمة مع سوق العمل.

١- أطلاع المتخصصين والمعنيين في مجالي التعليم والتدريب المهني والتقني على الخبرات والتجارب الدولية في هذا المجال ليستفيدوا من تجاربها وعبرها في هذا المجال.

٢- أن معيار النجاح وأستمرارية أي من البرامج التدريبية هو مدى أحتياج سوق العمل لهذة البرامج ومدى أرتباط هذه البرامج بالتطور المستمر والسريع في سوق العمل. وأن أي تغيير في البرامج من ألغاء أو أستحداث أو تطوير يجب أن يكون قد أخذ من تقييم أسواق العمل لها. لأن سوق العمل بقطاعاتة المختلفة يعد المحرك الاساسي لمدى كفاءة العملية التدريبية والمقياس الدقيق للمستوى النظري والعملي لمخرجات المدارس والمعاهد التدريبية.

---

* أن نظام التدريب في المدارس المهنية لا يكون بالمستوى المطلوب من حيث الأجهزة والورش.

وعلية فيجب اقامة شراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني ومؤسسات سوق العمل لكي تضمن للتعليم

والتدريب المهني ما يلي[١٧]:

أ- توفير قاعدة معلوماتية عن أنواع المهن والأختصاصات المطلوبة في سوق العمل ومستواها وأعدادها.

ب- مساهمة سوق العمل في التدريب العملي، وذلك لأن المؤسسات التعليمية لاتتوفر لديها كافة التجهيزات الفنية المتقدمة التي يتم ادخالها الى سوق العمل.

٣- زيادة الانفاق على التعليم المهني، لاسيما وان العراق مقبل على اعادة البناء والاعمار، حيث سيشهد تنمية كبيرة في جميع القطاعات الاقتصادية، الامر الذي يستوجب ايجاد فرص تمويل اضافية لبرامج التعليم والتدريب المهني خارج التخصيص الحكومي تؤمن لة المرونة المطلوبة، الأمر الذي يلزم البحث عن مصادر متنوعة لتلبية حاجة التعليم المهني من موارد مالية تساعد على تنمية المهارات لدى الطلبة في المدارس المهنية، بالاضافة الى تطوير مهارات الكوادر التدريسية والتدريبية والاشرافية، والاهتمام ببناء مدارس تنسجم مع الطبيعة المهنية المتخصصة لهذا النوع من التعليم وتجهيزها بأحدث الاجهزة والمعدات من اجل خلق اطر وسيطة قادرة على تلبية الطلب المستقبلي المتزايد على هذا النوع من المخرجات.

لذلك فأن على التعليم المهني ان يبتكر اساليب جديدة لتجاوز قلة تخصيصاتة المالية من خلال البحث عن:-

أ- اساليب تمكنه من الاعتماد جزئياً على امكاناتة الخاصة، والاستفادة من الامكانات المادية المتوفرة لدية لانتاج المستلزمات الخاصة بالعملية التعليمية دون شراءها من مؤسسات اخرى خارج القطر او داخلة.

ب- اللجوء الى تطوير نشاطات التعليم المهني الى نشاطات انتاجية تعليمية، اي نشاطات تحقق منافع مادية تعين في تحقيق الحاجة للموارد المالية الضرورية لتسيير نشاطاته فضلاً عن الاهداف التعليمية، في حين أن هذة الصيغة من التمويل لازالت محدودة من حيث فاعليتها حيث تقتصر على بعض المدارس المهنية ولاسيما الصناعية منها، كما يجب ان لا يتبادر في الذهن انة بالامكان التعويض كلياً بهذا النمط من التمويل عن الانماط الاخرى المعروفة بالتمويل، لانة قد يضحي بالاهداف التعليمية والتربوية للتعليم المهني ويحوله الى مؤسسة انتاجية تتوخى الربحية، واذا تحولت هذة المدارس الى مؤسسات انتاجية فأن هذا يتطلب ان تكون المدارس المهنية على احسن وجة من حيث الورش ومستلزمات التدريب والكادر التدريسي اللازم لرفع المهارات لدى الطلبة[١٨].

٤- أن يكون نظام التعليم المهني في العراق منفتحاً وشاملاً من خلال شراكة حقيقية وفاعلة بين حاجات المجتمع والتعليم والتدريب المهني لتوفير فرصة التعليم والتدريب للمجتمع.

٥- ايجاد المعالجات الضرورية لتلافي مسألة وجود عدد من المدربين من غير ذوي الاختصاص عن طريق تسوية جديدة للملاكات تعتمد الاختصاص المهني الدقيق.

٦- رفع مقترح يمنح مخصصات مالية مناسبة للطلبة في المدارس المهنية تشجيعاً لهم على الأنخراط في مدارسة.

٧- العمل على اعادة تأهيل ما يمكن تاهيلة من المكائن والمعدات الموجودة في ورش التدريب عن طريق تشكيل

لجان فنية في كل مدرسة مهنية لاعداد دراسات تفصيلية تتضمن حالة المكائن والمعدات والتكلفة التقديرية لاعادة تأهيلها وتشكيل لجنة مركزية تتولى متابعة العملية ووضع خطة ذات مراحل متعددة اعتماداً على مدى توفر التخصيصات المالية لهذا الجانب.

٨- تطوير وتحديث المناهج التعليمية للفروع المهنية كافة بحيث تواكب التغييرات المتسارعة في سوق العمل مع ضرورة وضع الأنظمة والأليات التي تضمن أستمرار عملية التقويم والمراجعة لتطوير وتحديث المناهج النظرية والعملية وذلك من خلال الأستفادة من تجربة الدول الأخرى التي عملت على تطوير مناهجها وربطها بمتغيرات سوق العمل وكل ما يستجد فيها من تطورات عملية وتكنولوجية وتقنية وأقتصادية وأجتماعية[١٩]. وبكلمة مختصرة فأن كل جهود التعليم المهني يجب أن تتمحور في تهيئة الأفراد للعمل أي أنة من الخطأ تدريب ناس على مهن وأعمال غير موجودة أو غير متوفرة، وهذا يعني أننا لانقدر حاجات الناس وأهتمامهم بشكل صحيح[٢٠].

٩- من الضروري ان يكون هناك تنسيق ما بين مؤسسات التعليم المهني والمؤسسات الصناعية والزراعية والخدمية لتوفير فرصة تدريبية لطلبة التعليم المهني ولمدة تصل الى سنة (تعد سنة تطبيقية للطالب) لضمان اكتساب الطالب خبرة ميدانية كما انة يمكن وضع برامج معينة لتقييم الطالب، كل ذلك يساهم في تحسين المستوى النوعي للطالب المهني.

١٠- تحديد الاحتياجات التدريبية من خلال:

أ- استقراء الاحتياجات المستقبلية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل.

ب- اعادة النظر بشروط الانتماء لهذا التعليم مع جعل المهارات والقابليات الفنية التي تظهر لدى الكثير من التلاميذ خلال دراستهم في المرحلة الابتدائية والمتوسطة هي الاساس في اختيار الطالب المهني.

ج- زيادة القدرة الأستيعابية لمدارس التعليم المهني وخاصة المدارس الزراعية وأمدادها بالتجهيزات والمعدات اللازمة للتدريب بما يرفع كفاءة الطلبة الخريجين من هذة المدارس.

ثانياً: سياسة تطوير سوق العمل.

١- لكي يكون سوق العمل قادر على استيعاب الخريجين بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص من التعليم المهني ينبغي تحديد الاحتياجات الاقتصادية لسوق العمل ومنها:

أ- اجراء مراجعة وتقويم مستمر لمتطلبات سوق العمل: من الضروري جداً التمكن من جمع البيانات لغرض القيام بتقويم شامل لسوق العمل يبين خصائص التعليم والعمل لدى السكان، ويقدر الطلب الممكن على العمالة بكل أنواعها وخاصة شبة الماهرة في المستقبل، ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال التعداد العام للسكان، وأحتياجات مختلف الوزارات وهيئات القطاع الخاص في اطار تنفيذ سياسة عمل كلية تقوم بها الدولة للقضاء على البطالة في البلد[٢١].

ب- الشبكة المعلوماتية: من خلال التعداد العام للسكان يمكن بناء قاعدة من البيانات الاحصائية لمعرفة مؤشرات سوق العمل والنمو السكاني ومن ثم الارتقاء بالعمليات الادارية في المؤسسات المرتبطة بسوق العمل وتحسين

كفاءتها والتعريف بها، وتقديم المعلومات والارشادات والتعليمات والاحصاءات والبيانات لدعم قرارات المؤسسات المرتبطة بسوق العمل وبما يحقق لها القدرة على رصد التغيرات في سوق العمل، والتدخل الفعال لمواجهة انواع المشاكل المختلفة.

ج- اعاده التشكيل الأقتصادي لمنشأت القطاع الصناعي وخاصة الحكومي الذي شهد تغيرات في تركيبته بعد عام ٢٠٠٣ من خلال ألغاء العديد من منشأت هيئة التصنيع العسكري ودمج بعضها مع وزارة الصناعة لذا بات من الضروري أعادة هيكلة هذا القطاع بما ينسجم مع توجهات الدولة نحو العمل بآلية السوق مع العمل على تفعيل المنشأت الصناعية الحالية ورفع طاقتها الأنتاجية لأستيعاب المزيد من العمالة الماهرة وشبة الماهرة.

٢- بناء سياسة فاعلة في سوق العمل ضمن اطار استراتيجية قابلة للاستدامة تستطيع تأمين فرص العمل للاعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل والقادمين الجدد الى سوق العمل، من خلال تسريع وتيرة خلق فرص العمل في القطاع الخاص ورفع مساهمته في توليد القيمة المضافة الاجمالية وهذا لا يمكن تحقيقه دون حوافز تدفع القطاع الخاص الى التحول من الانشطة التجارية الصرفة الى الأنشطة الصناعة (الصغيرة والمتوسطة).

٣- زيادة الدعم الحكومي لمؤسسات الرعاية الأجتماعية التي تمنح قروض للعاطلين عن العمل وبضمنهم خريجي المدارس المهنية وبشروط ميسرة مع العمل على أعادة تأهيلهم وتدريبهم بما يمكنهم من ولوج سوق العمل بأقامة مشاريع صغيرة من القروض الممنوحة لهم وهي الآلية المعمول بها حالياً والتي أستطاعت تشغيل أعداد من العاطلين.

٤- تنشيط الطلب على العمل، وهي السياسات التي تهدف الى زيادة فرص العمل في الاقتصاد، من خلال ما ياتي:

أ- أعتماد سياسات تعمل على توفير المناخ الاستثماري المناسب في قطاعات (الكهرباء والماء والوقود) وجعلة قادراً على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، بما يساهم في خلق فرص العمل.

ب- اعتماد برامج لتشغيل العاطلين من خلال تنمية المشروعات الصغيرة والتي اثبتت العديد من الدراسات انها قادرة على النمو وتوليد فرص عمل بمعدلات اكبر من المشروعات الكبيرة، الأمر الذي جعل العديد من الدول تولي اهمية لتنمية تلك المشروعات اذ انها تساهم في استخدام الموارد المحلية، وتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلاً عن كونها تحتاج الى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبياً، ومن جانب اخر فان هذة المشاريع تتميز بقدرتها على توظيف العمالة الماهرة وغير الماهرة لذلك فان دعم المشاريع الصغيرة تعد احد اهم السياسات التي تعتمدها الدول في امتصاص ومعالجة البطالة وذلك لقدرتها الاستيعابية في تشغيل القوى العاملة وتوفير فرص العمل لاعداد كبيرة من الشباب وخاصة خريجي الجامعات وبالتالي التخفيف من الضغط على القطاع العام والتخفيف من نسبه البطال.

ج- برامج التشغيل في قطاع الخدمات: ان توفر مشاريع اعادة اعمار بحد ذاتها فرصة لا تقدر بثمن ليس لامتصاص البطالة فحسب وانما لاعادة تدريب وتاهيل واسعة للعاملين او للقادمين الجدد لسوق العمل[٢٢].

٥- تحسين كفاءة العرض العمل من خلال:

أ- سياسات التدريب:- تعد سياسات التدريب احدى الاليات الاساسية التي تستخدم لتحسين كفاءة العرض في سوق العمل وامداد الداخلين الى سوق العمل بالمهارات المطلوبة. ويتوقف نجاح هذة السياسة على عدد من الامور اهمها التوصيف الدقيق للمتعطلين وخصائصهم المهارية، والتتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل من المهارات والاستفادة من مردود العملية التدريبية لافادة المتدربين من فرص العمل المتوفرة.

ب- سياسات التعليم:- تعد العملية التعليمية من اهم العوامل التي تؤدي الى تحسين مهارات وقدرات قوة العمل. ويعد تحسين السياسات التعليمية وتطويرها عاملاً رئيسياً في اعداد قوة عمل كفوءة.

٦- البرامج الشاملة لدعم العاطلين:

الفلسفة الاساسية لهذة البرامج هي تقديم دعم شامل للمتعطلين، وذلك من خلال:

أ- اعادة تاهيل القطاع الزراعي الذي يستوعب اعداداً هائلة من العاطلين عن العمل، وذلك عن طريق الاهتمام بتطوير الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي اي تطوير قدراتها وسلوكها ومفاهيمها من خلال المؤسسات التعليمية الزراعية[٢٣].

ب- سياسة (حصر وترشيد العمالة الاجنبية في مهن محددة) سواء كان في القطاع العام او الخاص من خلال احلال العامل العراقي محل الاجنبي فكم من المهن التي يشغلها عمال اجانب وهي في الحقيقة مهن لاتحتاج الى استقدام عمالة اجنبية ويستطيع العمال العراقيون القيام بها على اكمل وجهة ووضع القيود الصارمة على استقدام العمالة الاجنبية من اجل اجبار الشركات الوطنية على الامتناع من جلب العمالة الاجنبية والاستعانة بالعمالة الوطنية.

ج- من اهم الحلول التي يجب العمل على تنفيذها هي دراسة أمكانية تخفيض سن التقاعد في الوظائف الحكومية من سن ٦٣ الى سن ٦٠ حتى يتم الاستيعاب التدريجي للعاطلين عن العمل في الوظائف الحكومية كبديل لهؤلاء المتقاعدين.

د- تشجيع القطاع الخاص وجعله القطاع الفاعل في النشاط الاقتصادي والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو والمساهم في تمويل التنمية، وتعظيم ايراداتة وذلك من خلال:

- أعتماد سياسة ضريبية معززة ومحفزة للقطاع الخاص.

- اتباع سياسة ائتمانية ذو فاعلية اقتصادية تسعى الى التوسع في منح الائتمانات الميسرة للقطاع الخاص وباسعار فائدة تشجيعية دعماً لاهداف انتاجية (زراعية، صناعية، وسياحية)[٢٤].

وأخيراً يمكن القول أن ضعف الأهتمام بجانب التعليم المهني في العراق هو أحد أسباب وجود ظاهرة البطالة، حيث نادراً ما نرى وجود مؤسسات تتبنى خريجين التعليم المهني، كما نجد أيضاً أن نظام التعيين في العراق عادة ما يطلب خريجين الكليات والمعاهد وتعيينهم في الجانب الخدمي أكثر من الجانب الانتاجي.

الاستنتاجات:

أن اهم ما تم أستخلاصة من البحث الأستنتاجات التالية:

١- ان التعليم المهني منذ نشأتة ولحد الان لم يشهد اي خطة تربوية شاملة وتخطيط مستقبلي بأستثناء الخطة التي اعدت في عقد السبعينات والتي لم تحقق في حينها الكثير من مؤشراتها وبذلك لم تحقق ما كان يراد منها وهذا يعود لمجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية التي مر ولا يزال يمر بها البلد.

٢- تعاني فروع التعليم الزراعي من التقلص عاماً بعد اخر الامر الذي يهدد مستقبل هذا الفرع، مع العلم بأن الحاجة ماسة لتطويره بما يخدم القطاع الزراعي المحلي الذي شهد تدهوراً كبيراً بعد عام ٢٠٠٣ أذ يحتاج الى أعادة تنشيطه والأهتمام بة بما يلبي حاجة البلد من المقتضيات الزراعية.

٣- يعاني العراق من مشكلة البطالة، التي ارتفعت معدلاتها واصبحت من اهم مشاكل القوى البشرية والتي تشمل خريجي الجامعات والمعاهد بسبب الحروب وتدمير البنى التحتية والسياسات الحكومية القاصرة.

٤- أن عدم دراسة متطلبات سوق العمل من المهارات المهنية وشبة المهنية التي تحتاجها القطاعات الأقتصادية جعل مخرجات التعليم المهني غير متوائمة مع الحاجة الفعلية لسوق العمل الأمر الذي أدى الى ظهور حالة البطالة بين مخرجات التعليم المهني.

٥- شهد التعليم المهني الثانوي في العراق دعم حكومي بعد عام ٢٠٠٣ للنهوض بة ألا أن هذا الدعم كان على نطاق ضيق ولا يشمل كل المدارس المهنية التي هي بحاجة الى دعم أكبر لغرض مواكبة الحاجة الفعلية من المهارات المطلوبة التي سيزداد الطلب عليها مستقبلاً في ضوء التكنولوجية المتطورة التي دخلت السوق العراقية حالياً.

التوصيات:

١- العمل على أيجاد حل جذري للمشاكل السياسية وما يرتبط بها من عدم أستقرار أمني والذي يؤثر بشكل واضح على تطوير الجانب التربوي والتعليمي.

٢- اعادة النظر في هيكلية ودور وصلاحيات ادارة مديرية التعليم المهني لتمكينها من تحسين اداء مؤسساتها، من حيث التسيير الاداري وكذلك المالي.

٣- تاهيل الابنية المدرسية التابعة للتعليم المهني حالياً تأهيلاً كاملاً بما يجعلها قادرة على اداء مهامها.

٤- الاستفادة مما تقدمة دول العالم في مجال تطوير التعليم المهني من حيث تأهيل القوى العاملة، وتشييد الابنية الحديثة، واصلاح المناهج وغير ذلك من الامور التي تدخل في تطوير التعليم المهني.

٥- توزيع المدارس المهنية على المحافظات بصورة متوازنة وبما يتناسب ومتطلبات النشاط الاقتصادي في المحافظة مع محاولة ايصال هذا التعليم لاقص نقطة في العراق لتعميم الفائدة على مستوى المجتمع.

٦- زيادة حجم الانفاق المخصص للتعليم من حجم الميزانية العامة، مع مراعاة ان تكون هذة الزيادة موازية ومواكبة للزيادة في اعداد الطلبة الملتحقين بهذا النمط من التعليم ولجميع المراحل التعليمية، كما يتوجب ان تتنوع

مصادر تمويل الانفاق على التعليم وعدم اقتصارها على الميزانية العامة فقط من خلال أشراك الحكومات المحلية في المحافظات ومجالسها والقطاع الخاص بالمساهمة في تمويل مدارس التعليم المهني.

٧- تمديد الدراسة لمدة خمس سنوات بدلاً من ثلاث سنوات لمن يرغب بالحصول على شهادة الدبلوم المهني، وثلاث سنوات لمن يرغب بالحصول على شهادة الاعدادية المهنية، والعمل على جعل التعليم المهني ذي نهاية مفتوحة لمواصلة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي. او العمل على استحداث كليات مهنية تقبل خريجي التعليم المهني بفروعه واختصاصاته كافة لمن يرغب في اكمال دراسته.

٨- أعتماد سياسة أعلانية في جميع الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة لشرح أهمية التعليم المهني للفرد والمجتمع من أجل محو النظرة الحالية ألية على أنة ملجأ للطلاب الذي لم يحالفهم الحظ بإكمال التعليم العام.

المصادر:

١- د. كريم محمد حمزة / النظام التعليمي في العراق الواقع ومتطلبات التغير / بيت الحكمة /بغداد /٢٠٠٩/ص.٥

٢- نسرين جواد شرقي محمد العارضي / بناء معايير لتطوير المناهج الدراسية للتعليم المهني في العراق وتطبيقاتها / اطروحة دكتوراه / غير منشورة / كلية التربية / ٢٠٠٤ / ص.٢٣

٣- مي فتحي حسين ابو عصبة/ مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة/ رسالة ماجستير/ جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين/ ٢٠٠٥/ ص.٨

٤- صلاح نعمان العاني/ النمو السكاني وسياسة التعليم وأثرها على هيكل القوى العاملة في العراق مع أشارة خاصة الى فترة الحصار الأقتصادي وآفاقها المستقبلية/ مجلة كلية المأمون/ جامعة بغداد/ السنة الثانية/ العدد السادس/ ٢٠٠٢/ ص.١٧

٥- وزارة التربية/ المديرية العامة للتعليم المهني، نحو تعليم مهني أفضل (تحليل الواقع الحالي للتعليم المهني وأقتراح استراتيجيات تطويره)، أذار/ ٢٠٠٤/ ص.٢

٦-Michael p. Todaro and Stephen G. smith, Human capital -:Educationin Health in economic development/ Economic development/ 11th edition/ 2012/ p 359- 385

7-وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني بالتعاون مع المديرية العامة للتخطيط التربوي/ دراسة عن التعليم المهني واقعة ومقترحات تطويره والنهوض بمخرجاته/ ٢٠٠٥/ ص١٦.

٨- وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني/ انموذج الحاكمية للتعليم والتدريب المهني والتقني في العراق/ دراسة مقدمة الى منظمة اليونسكو/ دورة تدريبية اقيمت في عمان بتاريخ (١-٥اذار- ٢٠٠٩)/ ص.١١

٩- وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني/ التعليم المهني في العراق.. حاجة وخدمة/ ٢٠١٣/ ص.١٨

١٠- وزارة التربية / المديرية العامة للتعليم المهني /المؤتمر الثاني للتعليم المهني / ١١-١٢ نيسان/ ٢٠١٢/ ص.٦

١١- وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني/ قسم الشؤون العلمية/ دراسة أحصائية عن حاجة المديرية العامة للتعليم المهني من الأبنية المدرسية/ ت١/ سنة ٢٠٠٨/ ص.١٢

١٢- وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني بالتعاون مع المديرية العامة للتخطيط التربوي/ دراسة عن التعليم المهني واقعة ومقترحات تطويره والنهوض بمخرجاته/ مصدر سابق/ ص.٢١

١٣- وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني بالتعاون مع المديرية العامة للتخطيط التربوي/ دراسة عن التعليم المهني واقعة ومقترحات تطويره والنهوض بمخرجاته/ مصدر سابق/ ص.٨

١٤- مانفرد ماك الفرنسي "فن أدارة الموارد البشرية" ترجمة د. محمد مرعي/ ١٩٩٩/ ص.١٠

١٥- وزارة التربية/ المديرية العامة للتعليم المهني/ ربط التدريب العملي في المدارس المهنية بأحتياجات سوق العمل/ ٢٠٠٩/ ص٩.

١٦- احمد يوسف حيدر/ التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن الماضي الحاضر المستقبل/ مجلة كلية المأمون/ جامعة بغداد/ سنة ٢/عدد٥ /ص.٢٢

١٧- خليل حسن الزركاني، الاقتصاد المعرفي والتعليم الالكتروني ركيزتان في كفاءة العنصر البشري، بحث منشور في ندوة التعليم الألكتروني/ البحرين/ مجلة العربي/ العدد ٥٤٦/ ٢٠٠٤/ ص٨
Zarkan56@yahoo.com

١٨- محمد جابر علي الزبيدي/ الوسائل والتقنيات الحديثة في التدريب المهني والتقني/ الطبعة الاولى/ المركز العربي للتدريب المهني واعداد المدربين/ ٢٠٠١/ ص.٤٢

١٩- طارق علي العاني واخرون/ الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل/ المركز العربي لتنمية الموارد البشرية/ ٢٠٠٣/ ص.٣٤

٢٠- Malvin D.Miler/ (principle and philosophy for vocational education)/1978/p.(٨٤)

٢١- عيسى عبيد العرف/ أرتباط العملية التدريبية بأحتياجات سوق العمل/ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب/ مجلة صناع المستقبل/ العدد السادس/ الكويت/ ٢٠١٠/ ص.١٠

٢٢- وزارة التربية/ انموذج الحاكمية للتعليم والتدريب المهني والتقني في العراق/ مصدر سابق/ ص٥-٦.

٢٣- غيداء صادق سلمان/ واقع البطالة في البلدان العربية/ المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية/ العراق/ العدد ١٤/ السنة الخامسة/ ٢٠٠٧/ ص.١٩٢

٢٤- عقيل حميد جابر الحلو/ الاستثمار بالمورد البشري وعلاقتة بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية (دراسة حالة العراق)/ رسالة ماجستير/ الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد/ ٢٠٠٨/ ص١٢٣.

The secondary vocational education and labor market requirements in Iraq (the period after 2003)

Abstract:

Vocational education has great importance to comprehensive national development as it provides intermediate cadres able of operating the factories and laboratories in the farms and fields beside the work in the fields of health, service, administration and commercial. Due to the importance of this type of education in society, it is necessary to do a qualitative reform of vocational education in order to make the educational staffs get the necessary basic expertise to adapt the requirements of the labor market and try to rearrange and organize the workforce through put long-term economic and social policy through certain planning open to the workforce. The workforces structure according to gradual expansion in all the national economic fields especially the coordination with the educational policy to accommodate this workforce within their real needs. This required find kind of balance between the education policy and outlets from one side and the market labor from another side to clarify all the needs of various labor types and their levels in every field of the states

The importance of the study comes from this point to highlight on the reality of the vocational educational in Iraq after 2003 and its ability to response to the occurred developments in labor market which consider of the rapidly changing variables as it connected with the technological, economic, political and social changes. As well as it effected by the challenges that facing every sides. The required policies and strategies to achieve harmonization among the secondary vocational education outputs and the requirements of the labor market reduce the unemployed rate of the professional skills that formed the secondary vocational educations outlets in Iraq.

Key words: vocational education- medical- maintenance of elevators- makatronks cars- electric power generation and transmission.